

**حد الحقوق:**  
**تأثير جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية على حقوق**  
**الطفل في لبنان**

## 1. المعلومات الأساسية

تهدد أزمات لبنان المتعددة مستقبل ملايين الأطفال. يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوقهم ، بما في ذلك عن طريق ضمان وصولهم إلى التعليم والحاجات الأساسية الأخرى وتعزيز حمايتهم من الإساءة والأذى.



يعاني الأطفال والأسر في لبنان من أزمات متعددة. أدى الانهيار الاقتصادي ووباء كورونا إلى حد حقوق الأطفال ووصولهم على الخدمات الأساسية بشكل كبير. وقد تفاقم ذلك بسبب الجمود السياسي ، وتزايد عدم الاستقرار ، والأثر المستمر لانفجار ميناء بيروت. فقد تأثر تعليم الأطفال ، وازدادت صحتهم العقلية سوءًا ، وزادت نسبة عمل الأطفال والزواج المبكر - وخلف الأبواب المغلقة ، يُرتكب العنف الجسدي واللفظي والجنسي ضد الأطفال.

بعد ظهور جائحة كورونا، تأثر الأطفال ومقدمو الرعاية في جميع أنحاء لبنان سلبيًا بإجراءات الاحتواء الواسعة بما في ذلك الإغلاق والحجر المنزلي. أشار أكثر من نصف (59%) الأطفال الذين شملهم الاستطلاع وجود فجوات في حصولهم على الدعم النفسي والاجتماعي، والترفيه، والتغذية، والأمن. 46% يخشون الإصابة بالفيروس ونقله لأفراد أسرهم.

مقارنة بعام 2020 في عام 2021 ، كان لدى الأطفال مشاعر سلبية أقل فيما يتعلق بالوباء بسبب اللقاح وانخفاض الحالات المبلغ عنها ، والعودة إلى التعليم الحضوري في المدارس ، واستئناف اللعب والأنشطة الاجتماعية. ومع ذلك ، يعاني الأطفال الآن بشكل أكبر من تأثير الأزمة الاقتصادية.

واجه غالبية المشاركين في الاستطلاع (69%) تحديات في الوصول إلى التعلم عن بعد في عام 2020 ، حيث ذكر 33% من الأطفال القيود المالية. أشار 21% من الأطفال إلى أن حاجتهم إلى العمل أهم من تعليمهم. يشعر الأطفال بإيجابية كبيرة بشأن عودتهم إلى المدرسة في عام 2021 ، على الرغم من أن العاملين الاجتماعيين والمعلمين الذين تم مقابلتهم كانوا أكثر حذرًا من عدوى كورونا لانهم قلقون بشأن التكلفة المتزايدة للوقود والمواصلات.

يعتقد ثلث الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في عام 2020 أن تحديات الوصول إلى التعليم دفعتهم إلى العمل ، حيث أعتبر 22% من المشاركين أن عمل الأطفال هو نتيجة التسرب المدرسي. يعتقد ربع الأطفال ومقدمي الخدمات أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عامًا مؤهلين حقًا للعمل. في عام 2021 ، أشار غالبية المستجيبين إلى العلاقة بين الأزمة الاقتصادية وزيادة عمالة الأطفال.

عانى الأطفال ذوو الإعاقة من التهميش من خلال جائحة كورونا في لبنان كما لاحظت غالبية (76%) الأطفال ومقدمي الرعاية ومقدمي الخدمات في عام 2020. الحصول على التعليم والغذاء والرعاية الصحية - خاصة بالنظر إلى الزيادة في تكاليف الأدوية والرعاية المتخصصة - كانت كلها قضايا سائدة و تفاقمت بسبب إلغاء الدعم.

واجه الأطفال اللاجئون ظروفًا محفوفة بالمخاطر طوال فترة الوباء ، خاصة وأن الكثيرين منهم غير قادرين على ممارسة التباعد الاجتماعي أو الحجر الصحي داخل مخيماتهم العشوائية المكتظة بالسكان. في حين أفاد غالبية المستجيبين أن تأثير الوباء والأزمة الاقتصادية متشابه عبر الجنسيات المختلفة في لبنان ، يبقى اللاجئون والمهاجرون هم الأكثر تضررًا.

كان الأطفال أكثر تعرضًا للعنف منذ تفشي الوباء في لبنان ، حيث أبلغت الغالبية (77%) عن عنف نفسي أو عاطفي و 47% أبلغوا عن عنف جسدي. تشمل الأشكال الأخرى من الأذى وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأطفال منذ عام 2020 العنف الجنسي (10%) والإهمال (36%) والاستغلال (21%) والعنف في مكان العمل (25%). في عام 2021 ، أفاد الأطفال أن التواجد في المنزل أدى إلى توتر بينهم وبين والديهم ، مما أدى إلى العنف العاطفي واللفظي والجسدي.

ارتفعت نسب زواج الفتيات في سن أصغر (13 إلى 14 سنة) في عام 2020 ، مقارنة بعام 2019 (16 إلى 17 سنة). علاوة على ذلك ، ارتفعت معدلات زواج الأطفال في جميع أنحاء البلاد. في عام 2021 ، يقدر أن 20٪ من الفتيات السوريات اللاجئات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة متزوجات. ومع ذلك يعتقد أن معدلات تزويج الفتيات أعلى من ذلك بكثير بسبب النقص في الإبلاغ. لاحظ الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في عام 2021 زيادة في حالات زواج الأطفال بشكل كبير نتيجة للوضع الاقتصادي. وأشتر مقدمي الرعاية والأخصائيين الاجتماعيين و المعلمون إلى أن الفتيات يتأثرن أكثر بزواج الأطفال بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي إلى حد كبير .

يعتقد أكثر من نصف المستجيبين أن جائحة كورونا زادت من عدد الأطفال الذين تم تجنيدهم في النزاعات المسلحة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: التفكك الأسري ، ونقص التعليم أو الانقطاع عن المدرسة ، وإغلاق أو عدم وجود أماكن ترفيهية ، والعنف الأسري ، وعدم وجود أماكن للأطفال للتعبير عن أنفسهم. تحقق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2021 حول استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة من 16 حالة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في لبنان والتي تضمنت تجنيد الأطفال واستخدامهم، الاعتقالات والملاحقة القضائية بموجب القضاء العسكري ، وتشويه وقتل الأطفال. كما يعرب التقرير عن مخاوفه بشأن احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. لاحظ الأطفال ومقدمو الرعاية والمعلمون والأخصائيون الاجتماعيون الذين شملهم الاستطلاع في عام 2021 أن المزيد من الأطفال ينضمون إلى الجماعات المسلحة بشكل كبير بسبب تدهور الظروف الاقتصادية.



## 1. النتائج: تأثير جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية على الأطفال

العوائق التي تحول دون تعليم



حتى قبل الأزمة الاقتصادية وباء كورونا، كانت معدلات القدرة على القراءة والكتابة والحساب للأطفال في لبنان تحت المستوى المطلوب في منطقة الشرق الأوسط<sup>iii</sup> - وكانوا قبل لك قد توقفوا عن التعلم بسبب الحراك و الاضطرابات السياسية التي أثرت على البلاد منذ شهر تشرين اول/أكتوبر 2019.

أثر الإغلاق الرسمي للمدارس في شهر اذار / مارس 2020 والانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت وغيره من أشكال التعلم عن بعد على ما يقرب من 1.3 مليون طفل. نتيجة للإغلاق الرسمي و الأزمة الاقتصادية، بات أكثر من 700000 طفل خارج المدرسة اليوم.<sup>iv</sup>

أفاد ما يقرب من 28% من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في عام 2020 أن تجربة التعلم عن بعد كانت صعبة. 69% اعتبروا أن السبب الرئيسي لذلك هو اتباع المناهج على الإنترنت ، و 33% ربطوا ذلك بالتحديات المالية ، و 21% أعطوا الأولوية للعمل بدل من التعليم.

لاحظ جميع الأطفال المشاركين في عام 2021 أن الوباء لا يزال يؤثر على حقهم في التعليم. كما سلطوا الضوء على التحديات وعدم الراحة في التعلم عبر الإنترنت بما في ذلك نقص الكهرباء والإنترنت ومحدودية التركيز. الا ان جميعهم بدو متحمسون للعودة إلى المدرسة.

**"لا يمكن لصديقي شراء حقيبة ظهر ؛ لقد أحضر كيسًا بلاستيكيًا إلى المدرسة ولم يتمكن من ركوب الحافلة "**

- قول أحد الأطفال-

أخبرنا الأطفال أيضًا أن الأزمة الاقتصادية أثرت على حصولهم على التعليم ، واعتبروا أن السبب الرئيسي لذلك هي عدم القدرة على دفع تكاليف القرطاسية والمواصلات. ارتفعت تكلفة النقل إلى أكثر من 175 ألف ليرة لبنانية لكل طفل شهريًا<sup>v</sup>، فقد اعتبر الأطفال اللاجئيين الارتفاع تكلفة النقل سببًا رئيسيًا لفقدانهم التعليم.<sup>vi</sup>

**"في أيام الدراسة ، أمشي 30 دقيقة يوميًا من المنزل إلى المدرسة. لأن والدي لم يكن قادرًا على تحمل تكاليف النقل "**

- قول أحد الاطفال-

"نتشاجر دائما في البيت و القلق أصبح رفيقنا الجديد"

في بداية جائحة كورونا، تأثر الأطفال ومقدمو الرعاية في جميع أنحاء لبنان سلبيًا بسبب الإغلاق والحجر المنزلي. عبر الأطفال، وخاصة من الأسر ذات الدخل المنخفض، عن شعورهم بالإحباط والقلق أثناء الإغلاق. لاحظ أكثر من نصف (59%) الأطفال الذين شملهم الاستطلاع وجود فجوات في وصولهم إلى الدعم النفسي والاجتماعي، والترفيه، والتغذية، والأمن أثناء الإغلاق، وأعرّب 46% منهم عن مخاوفهم من الإصابة بالفيروس ونقله إلى أفراد أسرهم.

بالنسبة للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض، فقد تفاقم هذا الوضع بشكل تام بسبب إقامتهم في أماكن ضيقة حيث تتعدم الخصوصية ونتيجة محدودة الوصول إلى الاحتياجات الأساسية بما في ذلك المياه والكهرباء والوصول إلى الإنترنت من أجل التعلم. أظهر استطلاع أجرته منظمة إنقاذ الطفل في عام 2020 أن ما يصل إلى 40% من الأطفال بين 14 و 18 عامًا يطلبون دعمًا نفسيًا اجتماعيًا للتعامل مع تفشي الجائحة.<sup>vii</sup>

مقارنةً ببداية الوباء، أعرّب الأطفال ومقدمو الرعاية والمعلمون والأخصائيون الاجتماعيون في عام 2021 عن مشاعر سلبية أقل فيما يتعلق بالوباء. أعتبر الأطفال أن سبب هذا التغيير هو نشر اللقاح وانخفاض حالات الإصابة بالوباء المبلغ عنها. كما بدأ الأطفال أكثر تقاؤلاً بشأن قدرتهم على الخروج واللعب مع أصدقائهم واستئناف التعليم الحضوري.

على الرغم من ذلك، لا يزال يعاني الأطفال من ضائقة نفسية واجتماعية، لا سيما الأطفال المهمشين بمن فيهم اللاجئين وأولئك الذين ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل. يشعر ربع الأطفال الذين تم مقابلتهم في عام 2021 أن الوباء والأزمة الاقتصادية قد تسبب لهم بضغط نفسي واجتماعي.

بشكل عام، أثرت الأزمة الاقتصادية حاليًا بشكل أكبر على الصحة العقلية للأطفال مقارنة بتأثير الوباء. لاحظ الأطفال من جميع الجنسيات بأغلبية ساحقة (100%) مشاعر سلبية تجاه الوضع الاقتصادي وكيفية تأثيره عليهم نفسيًا. وقد أكد غالبية المعلمين ومقدمي الرعاية على ذلك.





كانت هناك زيادة كبيرة في حوادث العنف والأذى ضد الأطفال أثناء الوباء ومع تعرّض الأسر لتأثير الأزمة الاقتصادية بلقد كان الأطفال أكثر تعرضاً للعنف منذ تفشي الوباء في لبنان ، حيث أبلغت الغالبية (77٪) عن عنف نفسي أو عاطفي و 47٪ أبلغوا عن عنف جسدي.

تشمل الأشكال الأخرى من الأذى وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأطفال منذ عام 2020 العنف الجنسي (10٪) والإهمال (36٪) والاستغلال (21٪) والعنف في مكان العمل (25٪). لوحظ أن المنزل هو الموقع الرئيسي الذي يحدث فيه العنف (كما أفاد 54٪ من الأطفال) ، يليه الشوارع (37٪) وفي مواقع العمل (25٪).

في عام 2021 ، أفاد الأطفال أن التواجد في المنزل أدى إلى توتر بينهم وبين والديهم ، مما أدى إلى العنف العاطفي واللفظي والجسدي. لاحظ المعلمون أن جائحة كورونا مع الوضع الاقتصادي أدت إلى زيادة ملحوظة في عمل وزواج الأطفال والعنف المنزلي.

يتعرض اللاجئون بشكل أكثر حدة لهذه المخاطر ، بما في ذلك عمل الأطفال والاستغلال الجنسي والإهمال والعنف بالإضافة إلى التجنيد في الجماعات المسلحة ؛ فهم يعيشون في ظروف قاسية حيث لا يملك العديد من الأطفال إقامة قانونية ، ويواجهون قيوداً على حرية التنقل ، مما يعرضهم لخطر الاعتقال العشوائي.viii.

## الأطفال العاملين في ازدياد

لقد أجبرت الأزمة الاقتصادية والوباء العديد من الأطفال على العمل لتعويض الخسارة في دخل أسرهم. يعمل عدد كبير من الأطفال في عدة قطاعات ، بما في ذلك ؛ الدهانات وميكانيك السيارات وقطاع البناء والزراعة. يفتقر الأطفال العاملون في هذه المناطق إلى البنية التحتية المناسبة ، وغالبًا ما يستخدمون التكنولوجيا القديمة والآلات والأدوات غير الآمنة.

هؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للاستغلال ، وغالبًا ما يعملون لساعات طويلة مقابل دخل منخفض ، ويقومون بوظائف غير مناسبة لحالتهم البدنية والعقلية.

في عام 2020 ، اعتبر ثلث الأطفال أن تحديات الوصول إلى التعليم دفعتهم إلى العمل ، ونسب 22٪ منهم عمل الأطفال إلى التسرب من المدرسة. أشار ربع الأطفال وأرباب العمل أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عامًا هم مؤهلين للعمل.

لاحظ الأطفال المشاركون في مناقشة المجموعات المركزة في عام 2021 صلة ضئيلة بين زيادة عمل الأطفال مع جائحة كورونا. ومع ذلك ، اعتبر جميع الأطفال أن الوضع الاقتصادي المتدهور مسبب رئيسي لعمل الأطفال. وفقًا لمقدمي الرعاية والأخصائيين الاجتماعيين ، فإن الذكور هم أكثر تأثرًا بعمل الأطفال.



## تهميش الأطفال ذوي الإعاقة

يتم تهميش الأطفال ذوي الإعاقة حتى قبل نشي وباء كورونا و قبل تدهور الوضع الاقتصادي. فهم يتعرضون للإقصاء والتهميش منذ زمن بعيد في كافة المجالات و لا سيما في التعليم<sup>x</sup>والحصول على خدماتهم الأساسية.

يعتقد 76٪ من الأطفال ومقدمي الرعاية ومقدمي الخدمات أن الأطفال ذوي الإعاقة قد تعرضوا للتهميش أثناء الجائحة. 60٪ من المستجيبين أرجعوا تهميش الأطفال ذوي الإعاقة إلى صعوبة قدرتهم على الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وخاصة التعلم عن بعد والغذاء.

في عام 2021 ، أفاد جميع الأطفال ومقدمي الرعاية والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين أن الأطفال ذوي الإعاقة يتأثرون في الغالب بالوباء والأزمة الاقتصادية. و تمت الإشارة الى أن الأطفال ذوي الإعاقة معرضون للعدوى ولديهم تكاليف أعلى تتعلق برعايتهم وعلاجاتهم التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية ونقص الأدوية.

لطالما كان الأطفال ذوي الإعاقة مهمشين في التعليم مع قدرة محدودة على الوصول إلى التعلم بسبب السياسات غير الشاملة ، ونقص في أماكن المجهزة ، ونقص الموظفين المدربين ، ونقص المناهج الدراسية الشاملة ، والرسوم الباهظة للعاية والنفقات التعليمية للمعدات المعدلة. تمتلك المدارس أيضًا سياسات وبرامج محدودة للأطفال ذوي الإعاقة<sup>x</sup>، وأثناء التعلم عن بعد، الذي تم ادراجه في ايار/ مايو 2020 ، أجبر الأطفال ذوو الإعاقة على استخدام منصات غير مناسبة.

**"ابني مصاب بالتوحد (15 سنة) ، أثناء الحجر الصحي تعرض للتنمر من قبل إخوته كثيرًا ، لم يستطع فهمهم واللعب معهم بنفس الطريقة ، لكن الآن ، بعد عودته إلى المدرسة الخاصة للتوحد ، وجدت أنه أكثر راحة "**

**- أحد مقدمي الرعاية-**



تؤثر الأزمة المستمرة بشكل غير متناسب على النساء والفتيات الأشد فقراً وتهميئاً اجتماعياً ، مما يجبر الأسر على تزويج فتياتها الصغيرات.

كانت الفتيات يتزوجن في سن أصغر (13 إلى 14 سنة) في 2020 ، مقارنة بعام 2019 (16 إلى 17 سنة). علاوة على ذلك ، ارتفعت معدلات زواج الأطفال في جميع أنحاء البلاد.xi. في عام 2021 ، تشير التقديرات إلى أن 20٪ من الفتيات السوريات اللاجئات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عامًا متزوجات.xii. ولكن يُعتقد أن هذه المعدلات أعلى بكثير بسبب نقص الإبلاغ.

لاحظ الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في عام 2021 زيادة حدوث زواج الأطفال كنتيجة للوضع الاقتصادي إلى حد كبير.

ولاحظ مقدمو الرعاية والأخصائيون الاجتماعيون والمعلمون أن الفتيات أكثر تأثراً بزواج الأطفال بسبب تدهور الوضع الاقتصادي إلى حد كبير.

ومع ذلك ، فإن قضية زواج الأطفال تتطلب المزيد من الاستكشاف بما في ذلك توليد الأدلة ، وتحديد الدوافع ، والتدخلات المحددة لمعالجة المعدلات المتزايدة في البلد.

### "زواج الأطفال أخذ في الانتشار في الأونة الأخيرة بحجة تقليص نفقات الأسرة على ولي الأمر"

- احد مقدمي الرعاية-

### تجنيد الأطفال

لا يزال تجنيد الأطفال من قبل مختلف الجماعات السياسية والمسلحة في لبنان مسألة حساسة للغاية ولا يتم الإبلاغ عنها. ومع ذلك ، هناك أدلة متزايدة على حوادث استخدام الأطفال وتجنيدهم في الجماعات المسلحة ، لا سيما داخل المناطق العشوائية ومخيمات اللاجئين.

الجنة يستغلون حاجة الأطفال للحماية وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. ويتفاقم هذا الأمر بسبب انعدام الأمن البشري والحماية القانونية من تجنيد الأطفال في لبنان. حتى الآن ، لم يصدر أي قانون يجرم تورط الأطفال في النزاعات المسلحة ، مما يجعل عددًا كبيرًا من الأطفال في لبنان ضحايا للاستغلال في الحروب والنزاعات المسلحة.xiii. لم يصادق لبنان بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشترك الأطفال في النزاعات المسلحة بعد التوقيع عليه في عام 2001.xiv. وهذا يضع الحد الأدنى لسن التجنيد عند 18 عامًا. - عام لمجلس الأمن حول الأطفال والنزاع المسلح في تشرين الاول/أكتوبر 2006.

أفاد أكثر من نصف المستجيبين الذين شملهم الاستطلاع في عام 2020 عن زيادة في عدد الأطفال المجندين في النزاعات المسلحة بسبب تأثير الوباء. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها التفكك الأسري ، ونقص التعليم أو التسرب من المدرسة ، وإغلاق أو عدم وجود أماكن ترفيهية ، والعنف الأسري ، وعدم وجود أماكن للأطفال للتعبير عن أنفسهم.



تحقق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2021 عن الأطفال في النزاعات المسلحة من 16 حالة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ، والتي شملت تجنيد الأطفال واستخدامهم ، والاعتقالات والملاحقة القضائية بموجب القضاء العسكري ، وتشويه الأطفال وقتلهم. كما يعرب التقرير عن مخاوفه بشأن احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعم بجماعات مسلحة<sup>xv</sup>. لاحظ الأطفال ومقدمو الرعاية والمعلمون والأخصائيون الاجتماعيون الذين شملهم الاستطلاع في عام 2021 أن المزيد من الأطفال ينضمون إلى الجماعات المسلحة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تدهور الظروف الاقتصادية.

### العنف الإلكتروني

أدى تفشي وباء كورونا إلى ارتفاع غير مسبوق في استخدام التكنولوجيا. أدى إغلاق المدارس وإجراءات الاحتواء الصارمة إلى اعتماد المزيد من الأسر على التكنولوجيا والحلول الرقمية لتعليم الأطفال والتواصل مع العالم الخارجي. ومع ذلك ، لا يمتلك جميع الأطفال المعرفة والمهارات والموارد اللازمة للحفاظ على سلامتهم عبر الإنترنت. أظهر الاستطلاع الذي أجري في عام 2020 أن 30٪ من الأطفال يستخدمون الإنترنت دون مراقبة من قبل شخص بالغ.

منذ بدء الحجر المنزلي ، سجلت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ارتفاعاً ملحوظاً في الابتزاز الجنسي للفتيات المراهقات على مواقع التواصل الاجتماعي. وسجلت دائرة المعلومات بالمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تضاعف عدد الشكاوى المتعلقة بالابتزاز الجنسي في عامي 2019 و 2020 . على الرغم من معدلات الإبلاغ المرتفعة ، إلا أن النسبة لا تزال منخفضة حيث يمثل العديد من الضحايا لمطالب المبتز دون الإبلاغ عنها ، بسبب عدم ثقتهم في قدرة الأجهزة الأمنية على التصرف بسرعة ، أو نتيجة عار الكشف عن أمر مهم لقوات الأمن أو لعائلاتهم ، أو نتيجة لوضع الضحية غير القانوني أو خوفها من أن تكشفها قوى الأمن الداخلي<sup>xvi</sup>.

أفاد الأطفال ومقدمو الرعاية والمعلمون والأخصائيون الاجتماعيون الذين شملهم الاستطلاع في عام 2021 عن زيادة استخدام التقنيات الرقمية على الأطفال مما عزّضهم للاستغلال وسوء المعاملة على هذه المنصات. وقد أثر ذلك أيضاً على صحتهم الجسدية والعقلية ، بما في ذلك زيادة حدوث أمراض العيون وتقليل التمارين البدنية.



## 2. وضع السياسات الخاصة بحقوق الطفل في لبنان



يقدم هذا الجزء من التقرير لمحة عامة عن الإطار القانوني لحقوق الطفل في لبنان. تتضمن هذه اللمحة العامة قائمة بالقوانين والاتفاقيات المحلية والدولية والأشكال الأخرى من الالتزامات القانونية للحكومات اللبنانية فيما يتعلق بحقوق الطفل. كما تسلط الضوء على الحاجة إلى إصلاحات قانونية ودعوة إلى التصديق على بعض الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

### المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

وقع لبنان وصدق على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بحقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوق الطفل. فيما يلي جدول يوضح حالة تصديق الدولة اللبنانية على المعاهدة. أبرزت باللون الأحمر المعاهدات التي لم تصدق عليها الحكومات اللبنانية بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية قدمت تقريرها الخاص بالمراجعة الدورية الشاملة في يناير 2021 إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، ومن المتوقع أن تقدم تقريرها إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية في 12 يونيو ، 2023.

بناءً على ما يلي ، على الحكومة اللبنانية المصادقة وسحب التحفظات على الاتفاقيات الدولية التالية لضمان تطبيق حقوق الطفل في لبنان وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبما يتماشى مع المعايير الدولية:

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- اتفاقية حقوق العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 169 و 87 و 189.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وصف المعاهدة	اسم المعاهدة	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة
--------------	--------------	---------------	----------------

05 أكتوبر 2000 (a)		CAT	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
22 ديسمبر 2008 (a)		CAT-OP	البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
03 نوفمبر 1972 (أ)		CCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
		CCPR-OP2-DP	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
	06 فبراير 2007	CED	اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
		CED, Art.32	إجراء الاتصالات بين الدول بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
16 أبريل 1997 (a)	26 يناير 1990	CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
12 نوفمبر 1971 (a)		CERD	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
03 نوفمبر 1972 (أ)		CESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
		CMW	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
14 مايو 1991	26 فبراير 1990	CRC	اتفاقية حقوق الطفل
	11 فبراير 2002	CRC-OP-AC	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشترك الأطفال في النزاعات المسلحة
08 نوفمبر 2004	10 أكتوبر 2001	CRC-OP-SC	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
	14 حزيران 2007	CRPD	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

#### القوانين والتشريعات والمراسيم الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل في لبنان

أصدرت الحكومة اللبنانية عددا من القوانين والمراسيم والتشريعات المتعلقة بحقوق الطفل. يسلط الجدول أدناه الضوء على القوانين والمراسيم الرئيسية حسب عددها وحالة إصدارها.

اسم القانون / وصفه القانون	رقم المرسوم	تاريخ اصداره
قانون الاحداث اللبناني	قانون رقم 2002/422	6 يونيو 2002
إنشاء المجلس الأعلى للطفولة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية		1994
إنشاء المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان	القانون رقم 16/62	2016
حماية المرأة وأفراد الأسرة من العنف الأسري	قانون رقم 293	2014
تعريف أسوأ أشكال عمل الأطفال	المرسوم رقم 8987	2012
التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني	القانون رقم 150	2011
-ألغاء المادة 562 من قانون العقوبات بشأن جرائم الشرف ،	قانون رقم 162	2011
الاتجار بالبشر	القانون رقم 164	2011
قانون مناهضة التحرش الجنسي.	القانون 2021/205	ديسمبر 2020
القانون الذي ألغى المادة 522 التي سمحت للمغتصبين بالإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوجوا ضحيّتهم.	المادة 522 من قانون العقوبات	6 يونيو 2002

#### ثغرات في الأحكام القانونية لحماية الأطفال

وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية للطوائف الدينية المختلفة ، فإن الحد الأدنى لسن الزواج هو 14 عاماً للفتيات و 16 عاماً للفتيان وحتى أصغر في ظروف معينة .

<p>قانون الأحوال الشخصية يحتاج إلى تعديل من أجل:</p> <p>-تسهيل تسجيل المواليد للأطفال فوق سن سنة.</p> <p>-السماح للأب أو لقاضى محكمة الأحداث بطلب تسجيل هؤلاء الأطفال بالإضافة إلى النائب العام أو والد الطفل.</p> <p>-القضاء على جميع أشكال التمييز ضد أطفال العمال المهاجرين والأطفال اللاجئين والأطفال المهمشين ، بما في ذلك أطفال الدوم والبدو والأطفال ذوي الإعاقة.</p>
<p>قانون الجنسية اللبناني 1925 الذي يسمح للأزواج الأجانب من الرجال اللبنانيين ، ولكن ليس النساء ، بالحصول على الجنسية بعد عام واحد.</p>
<p>ثغرات في تطبيق القانون رقم 220 لسنة 2000 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>
<p>يحتاج القانون رقم 164 المتعلق بالمعاقبة على جريمة الاتجار بالبشر إلى تعديل لضمان عدم احتجاز الأطفال الذين يتم الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي أو أي نشاط غير قانوني آخر أو معاقبتهم على أفعال غير قانونية ارتكبت كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار .</p>
<p>يحتاج القانون رقم 2002/422 إلى تعديل لرفع سن المسؤولية الجنائية ، وضمان حماية جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة من قبل نظام قضاء الأحداث ، بمن فيهم الأطفال الموقوفون بتهم الإرهاب ؛</p>

### تعزيز سياسة حماية الأطفال

على الرغم من التدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية التي اعتمدها الحكومة اللبنانية ، فإن معظم القوانين والمراسيم تفتقر إلى استراتيجية لتطبيقها ، بما في ذلك الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية. فيما يلي قائمة بالإصلاحات القانونية اللازمة لضمان تطبيق حقوق الطفل في لبنان وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبما يتماشى مع المعايير الدولية.

- تعديل القانون 02/422 وإلغاء المادة 186 من قانون العقوبات المتعلقة بأشكال التأديب المقبولة لدى الوالدين ، وتحديد تدابير وإجراءات التصعيد ضد المخالفين عند التكرار.
- تعديل القانون رقم 2011/150 المتعلق بالتعليم الإلزامي والمجاني ليشمل التعليم الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال على الأراضي اللبنانية حتى المرحلة الثانوية.
- تعديل المادة 22 من قانون العمل لرفع الحد الأدنى لسن العمل واعتبار عمل الأطفال دون سن 13 شكلاً من أشكال العنف ، واتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفين ، بما في ذلك الآباء والأوصياء.
- تبني قانون يجرم الزواج المبكر خارج المحاكم الروحية والمتخصصة ، وتوقيع عقوبات رادعة ، واتخاذ إجراءات لحماية القاصرين ، بمن فيهم اللاجئات ، من الغش ، وتحديد السن القانوني الأدنى للزواج بـ 18 سنة للإناث والذكور دون استثناء.
- سن تشريعات لحماية الأطفال من المحتوى الضار والمضلل وجميع أشكال العنف التي تحدث في البيئة الرقمية ، بما في ذلك الاتجار بالأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء السيبراني والهجمات الإلكترونية وحرب المعلومات.
- تبني مشروع قانون الاعتراف بحق الأمهات اللبنانيات في منح جنسيتها لأبنائهن ، واعتماد قانون يعترف بحق المرأة في فتح حساب مصرفي لأبنائها القصر.
- تبني قانون موحد للأحوال الشخصية ينطبق على جميع اللبنانيين ويقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج والطلاق وينصف المرأة في مسائل الحضانة.
- رفع سن المسؤولية الجنائية من 7 إلى 12 سنة كحد أدنى

### 3. الخلاصة

كشفت جائحة كورونا وانفجار ميناء بيروت والأزمة الاقتصادية فشل السلطات اللبنانية في معالجة التحديات التي يواجهها الأطفال. وقد أدى ذلك إلى تفاقم العنف والظلم الذي يواجهه الأطفال مع زيادة ملحوظة في حالات الاعتداء العنيف. لذلك ، يجب تعديل قوانين حماية الطفل ، وخاصة القانون 02/422 ، الذي يجب أن يتضمن بوضوح الأحكام اللازمة لحماية حقوق الأطفال وحياتهم.

العديد من التحديات التي تواجه الأطفال ، بما في ذلك زواج الأطفال وعمالة الأطفال والتجنيد والعنف المنزلي أخذت في الازدياد. الإبلاغ عن العنف الأسري أو الوصول إلى الحماية والخدمات القانونية يعوقه القيود المفروضة على الحركة ، ومحدودية الوصول إلى أجهزة الاتصال ، ووجود الجناة داخل نفس المنزل. من الضروري البدء في تحديد آليات الإبلاغ المناسبة للنساء والأطفال لتقديم الشكاوى والسعي لتحقيق العدالة. أخيرًا ، يجب على الدولة اللبنانية تقديم الدعم الكافي لعائلات الأطفال ذوي الإعاقة الذين تضرروا بشدة من الوباء. يجب أن يحصل جميع الأطفال على التعليم ويجب أن يتوقف التمييز ضد الأطفال اللاجئين.



#### 4. التوصيات

## للحكومة

- ضمان الحق في التعليم الإلزامي والمجاني للجميع (القانون رقم 150 لعام 2011) أثناء وبعد انتشار الوباء ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين وصول اللاجئين وطالبي اللجوء عديمي الجنسية والأطفال ذوي الإعاقة إلى التعليم من خلال معالجة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التعليم ، بما في ذلك عدم كفاية المرافق ، وتحديات الإنترنت والكهرباء ، وقدرة المعلمين.
- إنشاء آليات لرصد وتقييم فعالية وكفاية وعدالة التعليم عن بعد واستراتيجية العودة إلى المدرسة.
- ضمان تطبيق القانون رقم 293 لسنة 2014 بشأن حماية النساء وأفراد الأسرة من العنف الأسري عملياً ، وتطوير آليات صديقة للطفل لتسهيل التقارير التي يرفعها الأطفال.
- اتخاذ تدابير لمنع استغلال الأطفال اقتصادياً من خلال:
  - (1) ضمان إنفاذ الأحكام ذات الصلة من قانون العمل وقانون العقوبات ، ولا سيما فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الأعمال الخطرة
  - (2) تعزيز مفتشيات العمل والمراقبة
  - (3) رفع مستوى الوعي بالآثار السلبية لعمالة الأطفال من خلال البرامج التثقيفية العامة ، بما في ذلك حملات التعاون المنظمة مع القادة السياسيين والدينيين والعماليين ورجال الأعمال والأسر ووسائل الإعلام.
- تعزيز جودة وتوافر خدمات وبرامج الصحة النفسية المقدمة للأطفال المتأثرين بالعزلة والحجر الصحي المنزلي ، من خلال زيادة عدد المتخصصين في الصحة النفسية للأطفال ، وضمان المرافق الكافية وتعزيز خدمات العيادات الخارجية للرعاية النفسية وإعادة التأهيل في جميع المحافظات ، و رفع مستوى الوعي حول كيفية دعم الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال أثناء الجائحة.
- توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن جائحة بما في ذلك معلومات عن حملات التطعيم بلغات متعددة بما في ذلك لغة برايل والإشارات ، وإتاحة اللقاح وإتاحته لجميع الأطفال بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة.
- تفعيل دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتزويدها بالموارد الكافية للقيام بمهامها بفعالية واستقلالية.
- حث رجال الدين ، ووضعهم أمام مسؤوليتهم القانونية عند الزواج من أطفال دون سن الثامنة عشرة ، ودعوتهم إلى الانخراط في حملات توعية للقضاء على انتهاك حقوق الطفل.
- المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، والتدابير التي تحظر وتجرم استخدام الأطفال وتجنيدهم وتمنع تجنيدهم داخل لبنان وخارجه.
- تعزيز الجهود لضمان حصول الأسر الفقيرة على رعاية صحية جيدة من خلال توسيع الشبكة الوطنية لمراكز الصحة الأولية.
- تكثيف الجهود لمعالجة المستوى المرتفع لفقر الأطفال وانعدام الأمن الغذائي ، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية.

يوجد المزيد من التوصيات للإصلاحات القانونية في قسم الإطار القانوني.

## للمانحين:

- زيادة التمويل لتوفير وتغطية المواد والمعدات التعليمية والإنترنت وتكاليف البرامج للمجتمعات الضعيفة.
- تمويل البرامج التي تدعم بناء قدرات أولياء الأمور والمعلمين للتكيف مع أنظمة التعلم عن بعد الجديدة.
- تمويل ودعم الحكومة والمجتمع المدني لتقديم خدمات الصحة النفسية للأطفال بشكل فعال أثناء الجائحة.
- تعزيز الدعم للاستجابة الإنسانية المحلية.
- دعم منظمات المجتمع المدني في رصد وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

## للمجتمع المدني:

- توفير وجمع الأموال من أجل حزمة مساعدة اجتماعية فورية ومنسقة ومنصفة قائمة على الاحتياجات لمنع الجوع وانعدام الأمن الغذائي.
- إنشاء ودعم المبادرات التي تولد فرص عمل. سيساعد خلق فرص العمل هذه على منع عمل الأطفال التي تتزايد بسبب الفقر.
- المشاركة بنشاط في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ، بما في ذلك من خلال إعداد تقارير بديلة ومتابعة الملاحظات الختامية للجنة.
- تطوير ودعم آليات حماية الطفل المجتمعية والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.
- الاستمرار في المراقبة والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل.

<sup>1</sup> Gender-Based Violence Information Management System, Ongoing Impact of COVID-19, Economic Situation and Beirut Blast, Quarter 3 (November 2020)

- 
- ii UN Secretary General Report on Children in Armed Conflict (May 2021) Available from: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N2111309.pdf>
- iii World Bank Group (2018), 'Lebanon PISA 2018' Available from: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/4350715803995930240280022020/original/LEBANONPISABrief2018.pdf>
- iv Lebanon Education Sector (October 2021) Lebanon :Education at a Tipping Point: Education Sector Advocacy Brief. Available from: [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Lebanon\\_Education%20at%20a%20Tipping%20Point\\_Sector%20Advocacy%20Brief%5B1%5D.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Lebanon_Education%20at%20a%20Tipping%20Point_Sector%20Advocacy%20Brief%5B1%5D.pdf).
- v AVSI (September 2021) Education Rapid Needs Assessment.
- vi UNHCR (September 2021) Out of School Profiling Form – Education Community Liaisons – October 2020 – September 2021.
- vii Save the Children Lebanon (May 2020). “Views from the Lockdown: Children and Youth’s Experience of Covid-19 in Lebanon”. Available from: <https://lebanon.savethechildren.net/sites/lebanon.savethechildren.net/files/library/Child%20Survey%20Summary.pdf>
- viii Shadow report submitted by civil society organizations in 2020 to the Human Rights Council during the Council review of the third round of the universal periodic review.
- ix LAU, CLS, LERRN (2020) Education under COVID-19 Lockdown: Reflections from Teachers, Students & Parents. Available from: <https://lebanesestudies.com/wp-content/uploads/2020/06/booklet-covid-19eng-4augFinal.pdf>
- x Lebanon Education Sector (October 2021) Lebanon Education at a Tipping Point: Education Sector Advocacy Brief. Available from: [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Lebanon\\_Education%20at%20a%20Tipping%20Point\\_Sector%20Advocacy%20Brief%5B1%5D.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Lebanon_Education%20at%20a%20Tipping%20Point_Sector%20Advocacy%20Brief%5B1%5D.pdf).
- xi Gender-Based Violence Information Management System, Ongoing Impact of COVID-19, Economic Situation and Beirut Blast, Quarter 3 (November 2020)
- xii UNHCR, WFP, UNICEF (September 2021) Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon – VASyR 2021. Preliminary Findings. Available from: [https://lebanon.un.org/sites/default/files/2021-09/VASyR\\_2021\\_Preliminary\\_Results\\_28\\_Sep\\_v2.pdf](https://lebanon.un.org/sites/default/files/2021-09/VASyR_2021_Preliminary_Results_28_Sep_v2.pdf)
- xiii Shadow report submitted by civil society organizations in Lebanon in 2020 to the Human Rights Council during round three of the universal periodic review of Lebanon.
- xiv This optional protocol is aimed at protecting children from recruitment and use in hostilities
- xv UN Secretary General Report on Children in Armed Conflict (May 2021) Available from: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N2111309.pdf> .
- xvi Sexual blackmail increases and targets teenagers. Article published in the Legal Agenda Magazine on 26/03/2021. Available from: <https://legal-agenda.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%a8%d8%aa%d8%b2%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%b3%d9%8a-%d9%8a%d8%aa%d9%81%d8%b4%d9%91%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%87%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a3%d8%a8%d8%b1/>